مجلة الشهاب • المجلد: 07، العدد: 01 (2021م) • ص ص313 - 330
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

مُوَجِّهَات اختيار الموضوع البحثي في الدراسات الإسلامية

Research Selection Foundations In Islamic Studies

د/ أحمد ذيب*
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ الجزائر
Ahmed25dib@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/11 تاريخ القبول: 2021/03/02 تاريخ النشر: 2021/03/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:
يتنزّل هذا المقال ضمن سَعْيٍ منهجيّ لتسليط الضوء على عمليات الاختيار البحثي داخل ميدان الدراسات الإسلامية، مع الإلماع إلى ما يمكن أن يُسهم في ضبط هذه العمليات وترشيدها.
وقد خلص البحث إلى اقتراح عشر مُوَجِّهات منهجية، بحسبانها تمثّل أهم مثارات الغلط في هذه الخطوة المهمّة.

الكلمات المفتاحية:
اختيار الموضوع؛ البحث العلمي؛ الدراسات الإسلامية؛ مناهج البحث.

Abstract :
This research aims to analyze the research topics that students choose in the field of Islamic sciences, while proposing ten methodological foundations that help students make the right choice.

Keywords:
Topic selection; Scientific ; Islamic studies ; Research Methods.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسوله الكريم، وبعد:

فكثيرًا ما يتردّد في أوساط طلاب العلوم الإسلامية- وكذا العلوم الإنسانية والاجتماعية-«هذا الموضوع قُتل بحثًا»، وهي كلمة إنْ صَدَقَتْ في موضوع، فإنَّها لا تصدق في كل الموضوعات.

قرأت للجاحظ قوله: «المعاني مطروحة في الطريق»[1]، وعلى هذا الوزن يصحّ أن نقول: إنَّ الموضوعات البحثية في ميدان العلوم الإسلامية مُلقاة على قارعة الطريق.

ووجه ذلك: أنَّ العلوم الإسلامية– من النَّاحية الوظيفيّة – تتصل اتصالاً فعليًا بحياة النَّاس وأحوالهم المتجدّدة، وذلك بغرض ترشيدها وتهذيبها وترقيتها.

فيكف يصحّ أن نحكم على موضوعاتها بالفقر والمَوات؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة الآتية:

- ما حقيقة الاختيار البحثي؟

- وما هي مُوَّجِهاته الأساسية؟

- وهل من مقترحات منهجية ترشيد عملية الاختيار البحثي في العلوم الإسلامية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة واحتواء أطراف الموضوع داخل بناء نَسَقي عملت على تقسيم البحث إلى مدخل مفاهيميّ، وعشرة مطالب، وخاتمة.

2- مدخل مفاهيمي:

يفترض منطق البحث العلمي –داخل كلّ دراسة علمية- تحديد المفاهيم المستعملة الواردة في عنوان البحث.

وبالرجوع إلى عنوان المقال نجد أنه يتألّف من مصطلحات، تُشكّل – بمجموعها- بنيته وفلكة مغزله، وكي يتضح مدلول المركب جملة لا بدّ من توضيح مدلول كل لفظ من ألفاظه على حِدَته.

2-1- مُوَجِّهَات:

المُوَجِّهَات اسم فاعل مِن وجَّهَ يُوجّه توجيهًا، فهو مُوجِّه، والمفعول مُوجَّه.

والمُوَّجِه: ما يجعل الأمور على جهةٍ واحدةٍ لا تختلف، ومنه قولهم: وَجَّهَتِ المطرةُ الأَرْضَ: صَيَّرَتْهَا وَجْهاً وَاحِدًا[2].

ويجيءُ أيضًا بمعنى الإتباع والانقياد، يقال: قَادَ فلانٌ فلانًا فَوَجَه، أي: انقاد واتبع، وهو كاللاَّزم للمعنى الأول.

2-2- الاختيار:

يمكن تعريف عملية «الاختيار البحثي» بأنها: قُدرة ذهنية مكتسبة تدفع الباحث نحو اكتشاف الإشكالات العلمية وحلّها.

2- 3- البحث:

بحثتُ عَن الشَّيْء أبحثُ بحثًا: إِذا كَشَفْتُ عَنهُ، وَكَأن أصل ذَلِك ابتحاثك التُّرَابَ عَن الشَّيْء المَدفون فِيهِ[3].

أما مادة «بحث» في اللّغات الأجنبية فهي لا تعني مجرد النَّظر والتفتيش، بل تعني تحديدًا: فتّش وبحث مرة ثانية أو من جديد (Re-search)[4].

وبحسب هذا المدلول فإنَّ البحث الأول غير كافٍ، وهو ما استدعى إعادة الفحص والتفتيش، رغبة في الوصول إلى معرفة جديدة (إضافة علمية).

وبناء على التعريفات الإفرادية لمصطلحات البحث يمكن القول: إنَّ المقصود بمُوَجِّهَات اختيار الموضوع البحثي هو: الأسس والمقوّمَات التي تساعد الباحث على ابتكار الأفكار البحثية.

ويُحيلنا هذا التعريف إلى تسجيل الحقائق الآتية:

- أنَّ عملية اختيار الموضوعات البحثية هي عملية صناعية مكتسبة تتكامل وتنمو بالمِرَانِ والتمرّس، فكلّما اتسعت القاعدة المقروئية للباحث كلما جادت قريحته بالأفكار البحثية.

- أنَّ الابتكار المطلوب لا ينحصر في استحداث الجديد، ونسج الأبحاث على غير منوال سابق، بل هناك أغراض أخرى يشملها لفظ «الابتكار»، كحسن التناول والعرض.

- أنَّ الأصل في البحوث العلمية أن تتغيَّا كشف الإشكالات الحقيقيّة ومحاولة الإجابة عنها، فالعُنصر الإشكالي هو القانون المنطقي الذي تُوزَنُ به الأبحاث العلمية.

- الأصل أن يتولى الطلبة اختيار موضوعاتهم البحثية بأنفسهم، إعدادًا لهم لمرحلة يواجهون فيها خطوب الحياة كفاحًا.

بل أثبتت التجارب بين طلاب البحوث بأنَّ «الذين يتوفقون إلى اختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوقاً ونجاحاً من الذين يُفرض عليهم بحث معيّن»[5].

3 - موجهات الاختيار البحثي:

3-1- القناعة بالموضوع والتهيؤ له:

من العوامل المؤثّرة في نجاح البحث: القناعة بفكرة الموضوع والرغبة في بحثه، فيجب أن يُلاقي «الموضوع» صدًى قويًّا في نفس الباحث، وتجاوبًا تامًا مع ميوله وفكره، فلا يختار موضوعًا لا يميل إليه، أو آخر يخالف عقيدته وقناعاته، لئلا يتعثّر في تجربته. فكما أنَّ المرء ينتقي من أصدقائه من يواتيه ويُلائمه، فكذلك اختيار الموضوع المناسب؛ لأنَّ البحث تعيش معه ليلك ونهارك، وصبحك ومساؤك[6].

ولذا نجد أنَّ أكثر أسباب تعثّر الطلاب في البحث آيلة بالأساس إلى ضعف علاقتهم بالموضوع، إمَّا لأنّه فُرض عليهم، أو لأنهم تسرعوا في اختياره، وقد قال ابن فارس (ت395هـ): «مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا تَوَحَّشَ مِنْهُ وَنَبَا عَنْهُ»[7].

إنَّ القناعة بالموضوع تُشكّل الحافز القويّ الذي يستحثّ الطالب على مواصلة البحث وتذليل صعابه، ولنعتبر بظهور عنصر «الإصرار» في كتب المتقدمين، فهو آيلٌ إلى إيمانهم التام بما يبحثون.

ولذا يحسن على الطالب أن يسأل نفسه - قبل اختيار الموضوع - الأسئلة الآتية:

- هل أميل بطبعي إلى هذا الموضوع؟ وهل هو مُشوّق بما فيه الكفاية؟
- هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل؟
- هل يستحق هذا الموضوع ما يُبذل فيه من الجهد؟
- هل البحث يثير إشكالاً حقيقيًا؟
- ما هي الجهات التي يُتوقع انتفاعها من نتائج البحث ومخرجاته؟ وهل هي بحاجة حقًا إلى هذه النتائج؟
- هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحدّدة له؟
- هل من الممكن إيجاد المادة الكافية؟

هل يوجد من ذوي الاختصاص في الموضوع ممن يمكنهم الإرشاد إلى مظان البحث وأسراره؟.

3-2-القراءة المعمّقة:

سبقت الإشارة في المطلب السَّابق إلى أثر القراءة المعمّقة في صناعة الشخصية البحثية، فابتكار الأفكار البحثية يحتاج إلى قراءة واسعة في مجال التخصّص، وتمرّس دائم على التفكير والتحليل، والباحث

المتمرّس هو بالأساس قارئ جيّد (قارئ بالقوة).

إنَّ الأصل في طالب الدراسات العليا أن يكون مُؤَهَّلاً للممارسة البحث والكتابة، ذلك أنَّ «القيام ببحث علمي منهجي متخصّص يتطلب إعدادًا علمياً متكاملاً، قد حُضّر له السنين الطويلة، والجهود المتواصلة لتكوين الشخصية العلمية الباحثة المنطلقة، التي لا تقف عند حدود المناهج والملخصات الدراسية، بل تبحث في الأصول، وتستقي المعارف الأصيلة من مصادرها، وتستهويها المعاني العميقة، وهذا يتطلب من الباحث كثرة المطالعة والقراءة الموسعة الهادفة؛ لأنَّ المطالعة هي المنهل الغزير الذي يروي غليل الباحث»[8].

يقول الدكتور فاروق حمادة: «يجب على باحث في ميدان ما أن يعرف أبعاد ميدانه الذي يخوض فيه معرفة تامة، قبل أن يشرع في كتابة أي شيء، فيطلع على أحوال ذلك العلم وأمهات كتبه التي تسلسلت عبر القرون، ثم يطلع على ما كتبه المعاصرون من أبحاث ودراسات ومقالات، ويكثر التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة ، وينظر في كلام مختلف أئمة هذا العلم، ليعرف المتفق من ذلك والمختلف، والواضح من المشكل، والصحيح من السقيم، وهذا يفتح له منافذ الاجتهاد في تخصّصه»[9].

هذا، وقد حَذَّرَ العلماء قديمًا من التصدي للكتابة قبل التأهل لها، يقول الإمام النووي (ت676هـ): «وليحذر كل الحذر من أن يشرع في تصنيف من ما لم يتأهَّل له، فإنَّ ذلك يضرّه في دينه وعِلمه وعِرضه»[10].

ويقول ابن رجب الحنبلي (ت795هـ): «لا يتمكّن من التصنيف من لم يُدرك غور ذلك العلم الذي صنّف فيه» [11].

ويؤكّد ذلك الإمام الذهبي (ت748هـ) بقوله: «ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نَقَلَة الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقّظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحرّي والإتقان وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لستَ منها ... ولو سوّدت وجهك بالمِداد» [12].

3-3- الكتابة في مجال التخصّص:

تشترط اللّجان العلمية في قبول الأبحاث مطابقتها للتخصّص، وهو شرط منطقي؛ لأنَّ التخصّص هو مظنّة للإلمام بمصادر البحث ودقائقه وأسراره، ومن خرج عن مجال تخصّصه وتكوينه فلا ثقة للنَّاس فيما يكتب.

ولذا يُفضّل أن يكتب الطالب في المفردات التي تلقاها في دراسته النظرية، والتي بدورها تندرج ضمن المشروع العلمي الذي اقترحته اللّجان العلمية.

ويُستثنى من ذلك من درس تخصصين متضافرين، فإنه يُستحسن أن يجري دراسة بينية يستثمر من خلالها ما تلقاه في كلا التخصّصين.

كمن درس الفقه ودرس الإعلام الآلي، فالأولى أن يبحث في الموضوعات التي يتقاطع فيها الفقه مع الإعلام الآلي، نحو: الأحكام الفقهية لاستغلال البيانات الرقمية، أو أثر الاضطرابات النفسية في الأحكام، لمن جمع بين علم الفقه وعلم النفس، أو المسؤولية الطبية في الفقه الإسلامي، لمن درس الفقه والطب معا.. وهكذا.

هذا، وقد نهى السّلف قديمًا أن يتَقَحَّمَ المرء مجالاً لا يُحسنه، وعابوا على من تجشّم ذلك حتى مع الموافقة للصواب. يقول الإمام الشافعي(ت204هـ): «ومن تكَلَّفَ ما جهِل، وما لم تُثْبِتْه معرفته: كانت موافقته للصواب - إن وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمودة، والله أعلم؛ وكان بِخَطَئِه غير معذور، وإذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بيْن الخطأ والصواب فيه» [13].

وقد تكلَّم الإمام ابن حزم (ت456هـ) عن مسائل الحج مع عدم مشاهدته له فوقع في أخطاء كثيرة استوجبت له المذمة [14].

وفي المقابل اعتذر الفقيه ابن بزيزة التونسي (ت673هـ) عن التفصيل في مسائل الحج لعدم مشاهدته لها، ونَصُّ اعتذاره: «وقد اختصرنا الكلام عن الحج اتكالاً على استيفائه عند مشاهدته إن شاء الله، وإنما ذكرنا فيه هذا القدر اليسير؛ لأن الأمر لا يثبت إلا بالمشاهدة، نسأل الله بفضله»[15].

وللحافظ ابن حجر (ت852هـ) كلمة نفيسة في ذلك: «إذا تكلّم المرء في غير فنّه أتى بالعجائب».

قال الشيخ أحمد شاكر مُعلّقًا: «وقد قال هذه الكلمة الصادقة في شأن عالم كبير من طبقة شيوخه، وهو محمد بن يوسف الكرماني شارح البخاري، إذ تعرّض في شرحه لمسألة من دقائق فن الحديث، لم يكن من أهلها على علمه وفضله، والكرماني هو الكرماني، وابن حجر هو ابن حجر»[16].

بل ذهب لفيف من الأصوليين إلى عدم الاعتداد بقول المجتهد في فن ليس مجتهدًا فيه؛ لأنَّه في غير فنّه كالعامي، والعوام لا عبرة بهم [17].

3-4- لا تحرث في الأرض المحروثة:

يقول الجويني (ت478هـ) معتذرًا عن تصنيف كتاب في أحكام الرقيق: «وكنت وعدتُ أن أجمع أحكام

مَنْ بعضُه رقيق وبعضه حر. ثم بدا لي - ولم أر الإطالة بالتكرير - أنَّ أحكامَه جرت على الاستقصاء في الكتب» [18].

قيل للإمام الغزالي (ت505هـ): «لم لا تُصَنِّف في التفسير؟ فقال: يكفي ما صَنَّفَ فيه شيخنا الواحدي»[19].

ويقول الإمام النووي (ت676هـ): «وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يُسبق إليه أكثر، والمراد بهذا أن لا يكون هناك مصنّف يُغني عن مصنفه في جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليُصنّف من جنسه ما يزيد بزيادات يُحتفل بها مع ضم ما فاته من الأساليب، وليكن تصنيفه فيما يعمّ الانتفاع به، ويكثر الاحتياج إليه» [20].

وقيل لابن دقيق العيد (ت 702هـ): «لم لا تُصَنِّف في الفقه؟ فقال : قد صَنَّفَ النووي ما فيه كفاية».

إنَّ هذه النقول تدل على ضرورة التنسيق الذاتي للطاقات؛ فلماذا يُؤّلف الغزالي في التفسير وقد أبدع فيه شيخه الواحدي؟ ولِمَ يتعنَّى ابن دقيق بالتصنيف في الفقه وقد أغناه في ذلك عصريُّه النووي؟

وهذا هو المعمول به لدى المؤسسات الأكاديمية، حيث تشترط في قبول البحوث العلمية أن تكون متصفة بالجدّية والابتكار، فالأصل في أيّ بحث أن يُقَدَّم إضافة علمية، و أن ينطلق صاحبه من حيث انتهى غيره، فلا يحرث في الأرض المحروثة؛ إذ ليس من النافع أن يُبدّد المرء أوقاته في تكرار الأبحاث السَّابقة، وإعادة الأفكار المدروسة.

إنَّ البحث العلمي الحقيقي يقوم على اكتشاف المشكلات أولاً، ثم إرفاقها بما تتطلبه من المقاربات والمناهج والأدوات ثانيًا.

ونحن إذا ما أسقطنا هذا المعيار– وهو من أبجديات البحث العلمي – على ميدان العلوم الإسلامية، نجدها منتهكة وغير معمول بها، فالأبحاث والدراسات يُكرّر بعضها بعضًا، ليس فقط من ناحية المنهج والإطار النَّظري للدراسة، وإنَّمَا من ناحية الموضوع أيضًا. وأصبحنا ندور في حلقة مُفرغة من إنتاج ما سبق إنتاجه على مستوى الموضوع وعلى مستوى المنهج[21].

إنَّ تجميع المعلومات والأحكام دون إضافة جديدة يُعَدّ عملاً «أرشيفيًا» لا جديد فيه، تمامًا كالموظّف الذي يجمع بيانات بعض العاملين دون تحليل هذه البيانات أو توظيفها، والمُؤَرِّخ الذي يجمع حقائق تاريخية سابقة دون أن يُنقّب عنها ويفحصها ويُحلّلها، ويستنبط منها ما يدفع الأمة إلى الرقي[22].

وقد أكّد العلماء الأقدمون على هذا الضَّابط المنهجي ضمن ما يُعرف عندهم بـ «أغراض التأليف

والتصنيف».

فقد نَصَّ الإمام الأزدي على أنه «لا ينبغي لمصنِّف أن يتصدّى لتصنيف أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنىً، وإما أن يبتدع وصفًا ومبنى، وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلّي بحِلية السَّرَف» [23].

ويَتَرَشَّح لنا من هذا النقل أنَّ التجديد لا ينحصر في اختراع معدوم، بل قد يكون بإعادة معالجة الموضوع بمنهجية مغايرة، سيما إذا علمنا أنَّ الابتكار المحض أمر عسير، فقد ذُكر في سبب تأليف الإمام مالك للموطأ أنه بلغه أن بعض معاصريه يُؤلّف في عمل أهل المدينة، فقال: لو سدَّدَ ذلك بالأحاديث والآثار لكان أولى، ثم عزم على تأليف الموطأ، ونحى فيه هذا النَّحو وهو التصدير، ثم ذكر عمل أهل المدينة ونحوه بعد ذلك.

وهذا الإمام الشاطبي (ت790هـ) - شيخ المقاصد - لم يُنشئ كتاب «الموافقات» من عدم، بل استفاد من جمع تراث شيوخه، كالمقري ، وابن مرزوق وغيرهما، وهو ما أفصح عنه في المقدمة بقوله: «لم أزل أُقيّد من أوابده، وأَضَمُّ من شوارده تفاصيل وجُملاً» [24].

ولذلك، فإنه يكفي في رسائل الماستر القدرة على جمع المعلومات باستيعاب، ونقدها وعرضها بصورة مُنَظَّمَة مع الالتزام بقواعد المنهج العلمي؛ لأنها – في الغالب – تكون من ناشئة في البحث لم يتمرسوا بَعْدُ على التأليف، ومَن نَظر في المصنّفات التي صنَّفها العلماء في بداية حياتهم العلمية يلحظ أنها لا تخرج – في الغالب -على النقل عن العلماء الماضين مع مراعاة قواعد البحث وأدبياته. فقد كتب ابن تيمية في بداية حياته كتبا تجري على نسق مدرسته الفقهية التي ينتمي إليها، ككتاب «المناسك» الذي قال فيه : «قد كتبتُ منسكًا في أوائل عمري – منسك الحج – وذكرت فيه أدعية كثيرة وقلَّدتُ في الأحكام من اتبعته من قبلي من العلماء» [25].

وقد يكون من المفيد هاهنا أن نلتفت النظر إلى مستويين من «الجمع»:

المستوى الأول: الجمع المجرّد، ويتمثّل في إعادة الترتيب الشكلي للمادة العلمية من غير تصرّف مُؤَثِّر في المضمون ولا في المنهج.

وهذا النوع من الجمع لا يمكن اعتباره إضافة علمية، فالفائدة المتحقّقة منه خارجة عن شرط البحث العلمي، فهو عمل آلي أقرب إلى عمل الفهارس أو عمل الحاسوب الإلكتروني.

المستوى الثاني: وهو الجمع الذي يُغني عن غيره، ويُقْنَعُ بمثله عن نظيره، فإن هو جمع نقولاً عن الآخرين فإنَّما هو جمع ذرائعيّ مُقَدِّمَاتِي (يندرج ضمن المقدمات) يبتغي به خلقًا جديدًا يُباين الدراسات

السَّابقة في النَّظم أو المنهج أو هما معًا، مع ضم زيادات يُحتفل بها.

وهذا النوع هو ما عَنَاه الجويني (ت478هـ) بقوله: «وَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مَنْ تَتَقَاضَاهُ قَرِيحَتُهُ تَأْلِيفًا، وَجَمْعًا، وَتَرْصِيفًا، أَنْ يَجْعَلَ مَضْمُونَ كِتَابِهِ أَمْرًا لَا يُلْفَى فِي مَجْمُوعٍ، وَغَرَضًا لَا يُصَادَفُ فِي تَصْنِيفٍ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ ذِكْرِهَا أَتَى بِهِ فِي مَعْرِضِ التَّذَرُّعِ وَالتَّطَلُّعِ إِلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمَعْمُودُ، فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ»[26].

3-5-الارتباط بالواقع:

سبق البيان أنَّ البحث العلمي الجاد لا يقتصر على ترديد أفكار السَّابقين، ولا ينحبس في اجترار آرائهم، وإنما يستلهم مناهجهم لينطلق في حلّ المشاكل المعاصرة، فالمعرفة البشرية تستمد تمثلاتها وقوتها العلمية ومشروعيتها وصدقيتها من الواقع التصريفي الذي صدرت عنه،فمن يملك الفعل هو الذي يملك في الواقع تقديم معارف متحكم فيها.

وقد سبق النَّقل عن الإمام النووي (ت676هـ): «وليكن تصنيفه فيما يعمّ الانتفاع به، ويكثر الاحتياج إليه» [27].

ووجه ذلك: أنَّ موضوع البحث كلّما كان مرتبطًا بواقع النَّاس واهتماماتهم كان أدعى للقبول والاحتفاء؛ ولذا فإنه يتعيّن على الباحث أن يستشرف الفائدة التي يسديها للمجتمع من خلال بحثه، وأن يُقَدِّر الصّلة المناسبة بين الموضوع المختار والواقع الفعلي للمجتمع.

فمن أراد أن يكتب أطروحة جادة في علم التفسير أو الحديث أو الفقه، فعليه أن يتعامل معها على أنها مشروع حضاري يتوخى تنزيل مراد الله على الواقع، وإلا فهو يكتب في التأريخ لا في العلم.

إنَّ أهم ما يُمَيِّز العلوم الإسلامية - على الأقل من النَّاحية النَّظرية-: ارتكازها على دالة الواقع، وهي دالة قاصدة تتحسّس مواقع الوجود البشري، وتدنو من كافة مجالات الحياة بغرض تأطيره بتشريعات عادلة.

هذا من النّاحية النَّظرية، أما في واقع الأمر فإنَّ الدراسات الإسلامية المعاصرة تشكو - في الجملة- من ضعف الجانب التشغيلي الحصولي، أين تحول أكثرها إلى أرشيف تاريخي، وأنطولوجيا وصفية.

ويُذكّرنا الدكتور فاروق حمادة ببعض الموضوعات التي لا يحتاج إليها النَّاس، فيقول: «إننا نسمع اليوم عن أُناس يحاضرون في أوروبا وأمريكا ويُنشئون الرسائل والكتب عن زيارة القبور والأضرحة والسبحة، ونجد آخرين يبحثون عن الإماء والعبيد..، وأمثال هذا، وهذا غباءٌ ما بعده غباء، فهل هناك في أوروبا قبورا وأضرحة، وهل تعاطى النَّاسُ هذا فعلاً ؟»[28].

وفي التاريخ الفكري الإسلامي نماذج شاهدة على تفاعل السلف مع واقعهم، وانخراطهم في حل

مشاكل مجتمعاتهم.

فهذا القاضي أبو يوسف (ت182هـ) وضع كتابه الخراج تلبية لحاجات المجتمع آنذاك.

ووضع هذا أبو إسحاق الفزاري (ت188هـ) كتابه «السير» للإجابة عن الأسئلة المستجدة في عصره فيما يتعلق بالجهاد وتدبير الشؤون العسكرية .

ووضع محمد بن الحسن (ت189هـ) كتاب السير ليسدّ به مسداً من قضايا عصره، حيث ضمّنه مسائل في فقه العلاقات الدولية «الفقه القانوني الدولي» لم يُنتبه إليها إلا مؤخرًا، وقد احتفى الغربيون بكتابه هذا، فترجمته اليونسكو إلى اللغة الفرنسية [29].

3-6- تجنّب الأبحاث المريحة:

من أضعف الأبحاث من الناحية الوظيفيّة هي ما يُسَمَّى بـ «البحوث المريحة»، وهي التي يرتاد أصحابها الموضوعات السّهلة التي لا تُثير إشكالاً، ولا تتطلب إبداعًا، ولا تُفيد علمًا، فهي مُذَلَّلَة الظَهْر، معروفة النتائج.

ومَدَارُ هذه الأبحاث – في الغالب- على الشخصيات والأعلام، لا على القضايا والموضوعات.

ومما يؤسف له أننا قنعنا من تراثنا بالواجهة الشخصية، فتعاملنا معه بمنهج التعضية (نظرة جزئية منفصلة) والشخصنة، فلا نكاد ندرس موضوعًا إلا منتاطًا بشخصية معينة، ولا نكاد نتصل بالتراث إلا بعد تجزئته.

فأصبحت أكثر الموضوعات رواجًا: أثر فلان في كذا[30]، واختيارات فلان من كتاب كذا[31]، واستدراك فلان على فلان، ومقارنة فلان بفلان[32].

وقد كان لدراسات المستشرقين ذات المنحى الفيلولوجي يَدٌ فاعلة في شيوع هذا النوع من الدراسات في كليات الشريعة.

3-7- الاهتمام بالدراسات البينية:

في ظلّ التطور السريع فإنَّ انفتاح العلوم الإسلامية على العلوم المادية والإنسانية يعد فرشا ضروريا لا مَعْدَى عنه في ضمان التصوّر الصحيح، ثم الحكم الصحيح.

ويتجسّد المنظور التكاملي في العلاقات البينية التي تربطه بعلوم مادية وإنسانية ترفده بنتائجها المتخصصة.

وجليّ أنَّ منظومة الأحكام والتصوّرات المستنبطة من الوحي باعتباره مصدرًا معرفيًا غير كافية لتأسيس الفعل، وذلك لسببين [34]:

الأول: أنَّ المنظومة المذكورة تألف من قواعد عامة كلية، فتنزيلها على حالات خاصة يتطلب مزيدا من النظر والتحديد، وهذا يستدعي معرفة آليات الفعل الفردي والتفاعل الجماعي.

والثاني: أن تطبيق القواعد الكلية يتطلب إدراك الحيثيات القائمة والظروف المستجدة، تطابق شروط الفعل النظرية وظروفه العملي

ويمكن تلخيص فوائد هذه الدراسات في النقاط الآتية:

– تجويد المخرجات الفقهية التي ينتهي إليها الفقيه.

– تطوير القدرة على عرض الأفكار ومزج المعلومات من وجهات نظر مختلفة.

– اكتشاف العيوب المنهجية داخل العلوم الإسلامية؛ لأنَّ التفكير خارج الصندوق كثيرًا ما يلفت النظر إلى مكامن القصور والاختلال.

– الوصول إلى معرفة أكثر واقعية وشمولية.

– تحقيق مبدأ التكامل المعرفي.

3-8- دراسة الظواهر المفتوحة لا المنجزات المغلقة:

إذا كانت الفلسفة - كما حدّها الفيلسوف الألماني "فخته" - هي «إرجاع الكثرة إلى الوحدة بموجب مبادئ» فإنَّ العلوم الإسلامية أولى بهذا المعنى؛ اعتبارا بمتانة أسسها وأنساقها المعرفية.

فما من علم من العلوم إلا وله واجهتان:

وواجهة شخصية (private) تظهر حال نشأته وتكوينه.

واجهة عمومية (Public) تظهر بعد نضج أنساقه المعرفية، واكتمال مناهجه، واتضاح غاياته، فيتأهل لتصدير البراديغمات للعلوم الأخرى.

ومما يؤسف عليه أننا قنعنا من العلوم الإسلامية بالواجهة الشخصية، فتعاملنا معها بمنهج التعضية (نظرة جزئية منفصلة، لا نظرة كلية بنيوية)، أين يتم مقاربة نظرياتها المعرفية على أنها معارف محلية، لا أنها براديغمات قابلة للتعميم والترحيل.

وقد كان عبد الوهاب المسيري مُحِقًا تمامًا حينما اعتبر أنَّ إحدى مشاكل العقل العربي أنه لا يزال فكرًا مضمونيًا (يتعامل مع المضامين المباشرة ولا يصل إلى العلاقات الكامنة، أو إلى النموذج الكامن)، فالتفكير المضموني - بحسبه- يركز على القرائن الجزئية والمكوّنات والعناصر المختلفة، ولذا فهو يظلّ حبيس هذه

الأجزاء، ولا يصل إلى الكلية، ومثل هذا التفكير لا يمكنه أن يأتي بأطروحات جديدة خَلاَّقَة، بل يمثل حجرة عثرة في طريق الإبداع، فالإبداع – هو أساسًا- اكتشاف علاقات جديدة بين الأشياء، بل إنَّ الهوية الحقيقية لأيّ شيء لا توجد فيه في حد ذاته، وإنما توجد داخل شبكة من العلاقات بين هذه العناصر لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال النماذج التحليلية[35].

فالأصوليّ يدرس مباحث العلة على أنها موضوعات محلية داخلية، مع أنها براديغم ناضج يمكن ترحيله للعلوم الأخرى.

والمحدّث يتلقى علم الحديث على أنه أداة للاستيثاق من النَّص، دون أن يسعى إلى تسويق هذا المنهاج المتفوق كآلية عقلية تجريبية لتوثيق المعرفة الإنسانية عامة.

ويحضرني في هذا السياق نص ابستمولوجي في غاية الأهمية ينقله الشاطبي عن أبي عمر الجرمي (ت225هـ): «أنا منذ ثلاثين سنة أفتى الناس من كتاب سيبويه»[36].

فبالرغم من أنَّ كتاب سيبويه لا علاقة له بالفتوى، إلا أنَّ الجرمي تعامل معه على أساس أنه منهاج عام للنظر والتفتيش، فنجح في استثماره في علم مغاير تمامًا.

ولعلي لن أجانب الصواب إذا ما ادعيتُ أنَّ مقاربة ابن خلدون للمقاصد كانت أكثر فاعلية من مقاربة معاصريه؛ لأنه كان ينطلق من سنن الله في الاجتماع والعمران البشري ليصل إلى القواعد المقاصدية، فنجح في إعادة تشكيل العقل المسلم على وعي سنني تاريخي، وهذا بخلاف نظرة معاصريه التي كانت مُوَجَّهَة بأغراض مذهبية تنطلق أساسًا من النَّص إلى المقصد.

3-9- إعلاء المعرفة النصيّة:

يعترف جميع الدارسين الإسلاميين من الناحية النظرية بعلو النصوص الشرعية وهيمنتها على سائر الأنساق المعرفية.

وبتنزيل هذه القاعدة الصّحيحة على واقع البحث الشرعي المعاصر نجد أنها مخترقة في كثير من الأحيان، أين تعزب أكثر الدراسات عن التمييز بين الأصول المُؤَسِّسَة للمعرفة (الوحيين)، والأصول التي أسّستها المعرفة (جهود العلماء).

فأهل التفسير يقاربون آيات القرآن الكريم وفقا لمنظوراتهم المنهجية، حيث نجد الفقيه مُتَهمّما بالجوانب الفقهية الفروعية كالقرطبي[37]، والأخباري يجنح إلى ذكر القصص والأخبار كالثعلبي، والنحوي يَتَعَنَّى بتكثير الأوجه الإعرابية المحتملة، كالزجاج، والواحدي، وأبي حيان، وصاحب العلوم العقلية يملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة، مثل الفخر الرازي، وهكذا..

ومع تفوق الفقه القرآني على علم الحكمة (السنة)[38]، إلا أننا نلاحظ الغفلة عن هذه الأولوية في تصحيح العديد من الروايات المخالفة لمنطق الكتاب العزيز.

ومع أنَّ القرآن المصدر الأول للتشريع، إلا أنَّ المتأمّل في الدراسات الفقهية يلحظ غياب الروح القرآنية [39].

ومع أنَّ علوم القرآن اختارت لنفسها تسمية علمية خالصة، إلا أنها انشغلت– في الواقع- بالمباحث الفنية، كالمكي والمدني، والشتائي الصيفي، وعدّ أسماء الآيات والسور، على تظهير المعارف القرآنية البانية للعمران والمزكية للإنسان.

وغاية المرام: أنَّ العلوم الإسلامية إذا ما أراد أن يسترجع عافيتها وصدارتها، فإنه من الضّروري أن تتصالح مع «القرآن الكريم» وتُصنع على عينه، فالمطلوب منا أن نكون قرآنيين بالمعنى المنهجي العام، لا بالمعنى الفِرَقي النِحلي الخاص.

وقد أثبتت التجارب أنَّ العناية الخاصة بالقرآن هي سبب التفوق المنهجي لجميع علمائنا الإسلاميين، «فلا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن في مسألةٍ إلا وجد لها فيه أصلًا»[40]

فسرّ قوة الإمام الشافعي ومَكْمَن شُفوفه: ارتباطه بالقرآن الكريم، فقد أناط جميع وجوه البيان بالقرآن، موظِّفًا في سبيل تظهير هذا الارتباط ما يربو عن مائتين آية قرآنية.

بل نُقل عنه أنه كان يُنكر على متفقهة زمانه اشتغالهم بالفقه عن القرآن.

ومع أنَّ الإمام ابن حزم ناهض الأقيسة الفقهية، إلا أنه استعاض في الوقت ذاته بالتحكّك بالنّصوص القرآنية،فمنحته قوة إضافية، وترشحت له إثر ذلك استنباطات عظيمة حسنة، وتحريرات كثيرة مستحسنة.

وتكمن فرادة الغزالي في محاولته استخراج الموازين المنطقية من القرآن الكريم، وإعادة دمجها في العلوم الإسلامية، مخالفًا بذلك جميع فلاسفة الإسلام الذين جعلوا أرسطو هو المعلم الأول.

3-10- تجاوز المناهج الإستكشافية:

بالرغم من التطوّر الكمّي والكيفي الكبير الذي شهدته مختلف العلوم الإسلامية، إلا أنَّها ظلّت محافظة على المناهج النمطية كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وهي مناهج جَوَّانية لا يمكن الاعتماد عليها – لوحدها- في إنتاج معارف متجدّدة.

فمع اتصال الموضوعات الشرعية بالواقع التصريفي للنَّاس إلا أنَّ كثيرًا من هذه الدراسات استطابت مسلكيّ الوصف والتأريخ اللذين يناسبان المرحلة الاستكشافية في أي علم – كما يقول هومانز-

(homanc, 1967, p. 7)، وهكذا انتهت المعارف الإسلامية إلى حالة الجمود، مُفَوِّتة على العقل الإنساني إمكانات الرفع من قيمتها المعرفية، وخدماتها للعقل العلمي.

وباستقراء تاريخ تطور العلوم عند المسلمين، يتبين لنا أنَّ الطفرات التكاملية التي شهدتها بعض الفروع العلمية هي ناتجة إلى حد كبير عن التنقيح المناهجي.

ولذا يجب الإفادة من المكتسبات المنهجية الحديثة، كالمنهج الكمي والنوعي، والمنهج الأنثربولوجي، والمنهج السوسيولوجي، ومباحث الابستمولوجية.

4- خاتمة وتوصيات:

تبعا للوظيفة المنهجية للخاتمة فإننا سنعمد إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها في البحث، وتتلخص فيما يأتي:

(أ) عَرَّفَت الدراسة «الاختيار البحثي» بأنه قدرة ذهنية مكتسبة تدفع الباحث نحو اكتشاف الإشكالات العلمية وحلّها.

(ب) أَكد المقال أنَّ القناعة بفكرة الموضوع والرغبة في بحثه تُشَكِّل إحدى العوامل المؤثّرة في نجاح الأبحاث واستمرارها.

(ج) قرَّر البحث أنَّ ابتكار الأفكار البحثية يحتاج إلى قراءة واسعة في مجال التخصّص، وتمرّس دائم على التفكير والتحليل.

(د) يرى البحث أنَّ التخصّص هو مظنّة للإلمام بمصادر البحث ودقائقه وأسراره، ومن خرج عن مجال تخصّصه وتكوينه فلا ثقة للنَّاس فيما يكتب.

(هـ) كشفت الدراسة أنَّ البحث العلمي الحقيقي يقوم على اكتشاف المشكلات أولاً، ثم إرفاقها بما تتطلبه من المقاربات والمناهج والأدوات ثانيًا.

(و) لاحظ البحث ابتعاد كثير من الدراسات الشرعية عن الأصول المُؤَسِّسَة للمعرفة (الوحيين).

(ز) من أهم ما رصده البحث ضرورة تجاوز المناهج الاستكشافية (كالمنهج الوصفي والتاريخي) إلى المناهج الوظيفية المنتجة (كالمنهج التحليلي والنقدي والاستقرائي)

وإن المقال إذ يُسَجِّل هذه النتائج فإنه يوصي بالآتي:

(1) دعوة كليات الشريعة إلى تنظيم دورات تدريبية حول طرق ابتكار الأفكار البحثية.

(2) دعوة الهيئات العلمية إلى وضع خارطة بحثية ترشد إلى المجالات المقبولة والمرفوضة في

البحوث الشرعية.

(3) الدعوة إلى إنشاء فرق بحث تعمل على ضبط المناهج البحثية المعتمدة في الأبحاث الشرعية.

والله وليّ التأييد والتوفيق، وهو بإسعاف راجيه حقيق

5. قائمة المراجع

1. ابن بزيزة التونسي، أبي محمد عبد العزيز،1431هـ-2010م، روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، بيروت، دار ابن حزم.
2. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس، 1408هـ- 1987م، بيروت، دار الكتب العلمية.
3. ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد ،1987م، جمهرة اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط1.
4. ابن رجبن، زين الدين عبد الرحمن، 1425هـ- 2005 م، ذيل طبقات الحنابلة، الرياض، مكتبة العبيكان.
5. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم.
6. ابن فارس، أبو الحسين، 1399-1979، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر.
7. أحمد، بن محمد شاكر، 1408هـ، مكتبة السنة.
8. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي، أبو عثمان، 1384هـ-1965م، الحيوان، حلب، مصطفى البابي الحلبي.
9. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد،1407هـ-1987م، الصحاح تاج العروس وصحاح العربية، بيروت، دار العلم للملايين، ط4.
10. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، 1428هـ-2007م، نهاية المطلب في دراية المذهب، الرياض، دار المنهاج.
11. الجويني، عبد الملك بن محمد، 1401هـ، مكتبة إمام الحرمين.
12. حسن عبد الحميد، 2013م، مستويات الخطاب في العلوم العربي، القاهرة، دار الرؤية.
13. الحسين بن علي الشاوشي، أبو عبد الله، 1425هـ- 2004م، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، الرياض، مكتبة الرشد.
14. الذهبي، محمد بن أحمد، 1998م، تذكرة الحفاظ، بيروت، دار الكتب العلمية.
15. الزبيدي، أبي بكر محمد بن الحسن، (د ت)، طبقات اللغويين والنحويين، القاهرة، دار المعارف.
16. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (د ت)، التعريف بآداب التأليف، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي.
17. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، 1417هـ- 1997م، الموافقات، دار ابن عفان.
18. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، 1358هـ، الرسالة، مكتبة الحلبي، القاهرة.

19. عبد العال، إسماعيل سالم، 1429 هـ- 2008م، البحث الفقهي، القاهرة، مكتبة الزهراء.
20. عبد الوهاب، المسيري، (د ت)، رحلتي الفكرية، في البذور والجذور والثمر.
21. محمد شيا، (د ت) مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات.
22. المرعشلي، يوسف، 2003م، أصول كتابة البحث العلمي، دار المعرفة، بيروت.
23. النووي، أبو زكرياء محي الدين، (د ت)، المجموع شرح المهذب، بيروت، دار الفكر.

- الأطروحات:

1. فاروق حمادة، 1416هـ-1995م، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط.

- المقالات:

1. صافي لؤي، 1995، نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية، مجلة إسلامية المعرفة.

6. الحواشي والإحالات :

(1) كتاب الحيوان: لعمرو بن بحر الكناني، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، ج3، ص67.

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) ، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ، ج6، ص2255، والمحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى:458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1421هـ، ج4، ص398.

(3) جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ) دار العلم للملايين، ط1، 1987، ج1، ص251.

(4) مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية: محمد شيا ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، ص154.

(5) كتابة البحث العلمي: عبد الوهاب أبو سليمان، دار الشروق للنشر، القاهرة، ط6، 1996م، ص25.

(6) أصول كتابة البحث العلمي: يوسف المرعشي، دار المعرفة ، بيروت ، 2003م، ص78 بتصرف.

(7) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399-1979،ج4، ص281.

(8) أصول كتابة البحث العلمي: يوسف المرعشي، ص76.

(9) منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيق: فاروق حمادة ، جامعة محمد الخامس، فاس، 1416-1995، ص24.

(10) المجموع شرح المهذب: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت) ، ج1، ص30.

(11) ذيل طبقات الحنابلة: زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، ت: عبد الرحمن بن العثيمين، دار

العبيكان، الرياض، 1425-2005، ج1،ص273.

(12) تذكرة الحفاظ : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ، 1998م، ج1، ص10.

(13) الرسالة : محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، ت : أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، القاهرة، 1358هـ ، ص50.

(14) وممن تصدى لنقده الإمام ابن القيم في كتابه زاد المعاد.

(15) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين: ابن بزبزة التونسي ، ت: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1431-2010، ج1، ص585.

(16) كلمة الحق : أحمد شاكر، مكتبة السنة، بيروت، ط1، 1408هـ، ص114.

(17) ينظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب: الحسين بن علي الشوشاوي (ت899هـ)، ت: أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1425-2004، ج4، ص666.

(18) نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبو المعالي (المتوفى: 478هـ) تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، الرياض، ط1، 1428/2007، ج19، ص495..

(19) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عفيف الدين عبد الله اليافعي (المتوفى: 768هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1417-1997، ج2، ص155.

(20) المجموع شرح المهذب: النووي، ج1، ص29.

(21) مستويات الخطاب المنهجي في العلوم العربي: حسن عبد الحميد ، دار رؤية، ط2 ،2013م، ص:8، بتصرف.

(22) البحث الفقهي: عبد العال إسماعيل، القاهرة، مكتبة الزهراء، ص:13.

(23) التعريف بآداب التأليف: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ت : مرزوق إبراهيم ، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ت)، ص28.

(24) الشاطبي، الموافقات : إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، ت: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الرياض، ط1، 1417-1997، ج1، ص9.

(25) مجموع الفتاوى: أبو العباس أحمد بن تيمية (ت728هـ)، ج26، ص98.

(26) غياث الأمم في التياث الظلم: عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت478هـ)، ت: عبد العظيم الديب، دار الحرمين، القاهرة، ط1، 1401هـ، ص164.

(27) النووي ، المجموع شرح المهذب: النووي، ج1، ص29.

(28) منهج البحث في الدراسات الإسلامية: فاروق حمادة، ص26.

(29) ينظر: محمد بن الحسن ، نابغة الفقه: علي الندوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1994، ص334.

(30) وذلك أنَّ « أثر فلان » عنوان كبير ومختزل لظاهرة مركبة من أسباب معقدة، ومثل هذه البحوث لا تلد، وهي من نوع المصادرة على المطلوب في كثير من الأحيان.

يقول عبد الوهاب المسيري: « وإنكار مقدرة العقل التوليدية يتبدى بشكل واضح في ظاهرة مرضية أكاديمية أخرى، هي دراسة قضية التأثر والتأثير، وهي دراسة مريحة، لا تتطلب اجتهادا وإبداعا» ينظر: رحلتي الفكرية: عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2008، ص 266.

(31) وهي اجتزاء قطعة من التراث ووضعها في قوالب فنيّة جاهزة، ومعلوم أنه لا يمكن أن تسمى علمًا، بل هي تسيء إلى العلم.

(32) غالبًا ما تكون الأبحاث المقارنةانتقائية ومحسومة النتائج مسبقًا، فالباحث ينتقي نقاط مقارنة، ويحوم حولها، ثم يختزل أحكامًا معينة، ولباحث آخر أن ينتقي نقاطًا أخرى ويصل من خلالها إلى أحكام مغايرة .ينظر: سؤال الحضارة: بابا عمي، دار كتابك، الجزائر، ص72.

(34) نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية: صافي لؤي، مجلة إسلامية المعرفة، ع1، س1، 1995، ص48.

(35) رحلتي الفكرية: المسيري، ص254.

(36) طبقات اللغويين والنحويين: محمد بن الحسن الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل، دار المعارف، بيروت، 1984، ص74.

(37) ذكر تحت قوله تعالى: ﴿ليشهدوا منافع لهم﴾ [الحج:28] ثلاثا وعشرين مسألة، أكثرها مسائل فقهية لا علاقة لها بالتفسير.

(38) أشار ابن تيمية إلى تفصيل علم ابن عباس على علم أبي هريرة : وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوي أبي هريرة وتفسيره، وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسا، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص وشق الأنهار منها، واستخراج كنوزه

(39) ينبغي إعطاء مساحةٍ أكبر لآيات الأحكام، من غير تحديده بعدد معين، فكلّ آية أمكن للمجتهد أن يستعين بها أو كان يترقّب أن يستعين بها في التوصّل إلى حكمٍ شرعي أو إلى مقدّمةٍ لحكم شرعي فهي آية إحكامية.

(40) الموافقات: الشاطبي، ج4، ص189.